

المصدر: الوطن العمانية

التاريخ: ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥

التحقيق في اغتيال الحريري .. هل يحدد مسار لبنان ؟

حسين عبدالله

يشكل التقرير النهائي لرئيس لجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس في اغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق رفيق الحريري محطة هامة في تحديد وجهة الاوضاع في لبنان لأن من شأنه كشف قتلة الحريري.

فلبنان الذي يتخبط بأزمة سياسية حادة على خلفية الاتهامات للبعض بقتل الحريري يجد نفسه امام مفترق طرق بعد اسابيع قليلة حين يقول ميليس كلمته النهائية والاخيرة، واذا كان الجدل في لبنان مندلعا على وقع الخوف من انحراف التحقيق الدولي نحو السياسة والخروج بنتائج مشبعة بها فانه في النهاية هناك مرحلة جديدة سيشهدها لبنان مثقلة بالاستحقاقات التي تم تأجيل تنفيذها في السابق لاعتبارات متعددة. ومن الواضح ان الازمة السياسية محتدمة بشكل اساسي حول منصب الرئاسة الاول والمطالبة المتكررة باستقالة رئيس الجمهورية اميل لحود حيث يصر اركان المعارضة اللبنانية على ذلك وان بلهجة متفاوتة.

وقد كاد هؤلاء ان ينجحوا في مطالبتهم باحداث حالة من الشك في الوسط السياسي والشعبي اللبناني عن مسؤولية ما للرئيس لحود في اغتيال الحريري وبالتالي ضرورة استقالته فورا لكن سرعان ما بدد ديتليف ميليس هذا الشك بالقول بان لحود ليس مشتبهاً به، كما ان عدم موافقة فاعليات عديدة مسيحية واسلامية ولا سيما حزب الله وحركة امل في بت موضوع الرئيس قبل انتهاء التحقيقات اجبر الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وعددا من اركان المعارضة على القول بأن لحود ليس مشتبهاً به وعلينا انتظار التقرير النهائي لميليس اي بمعنى ان جنبلاط والمعارضة اوقفوا اطلاق النار على الرئيس لحود لأن الغالبية المؤثرة في هذا المضمار لا تريد ادخال لبنان في ازمة الاتفاق على رئيس جمهورية طالما ان صنع الرؤساء في لبنان ليس صنعا محليا مائة بالمائة حيث تختلط فيه العوامل المحلية والدولية وهو محط توافق على الثوابت وعلى النهج الذي سيعتمده. فصناعة الرئيس في لبنان مسألة بالغة التعقيد، وقد دلت التجارب السابقة ان استفراد فئة او قرار اقليمي او دولي بتسمية رئيس الجمهورية يعني بالتأكيد انفتاح لبنان على جحيم سياسي، والمشكلة تندلع حين يصر المسيحيون على التفرد باختيار رئيس دون الاخذ بالحسابات الدولية والاقليمية او حتى دون الالتفات الى التأثير الاقليمي والشريك اللبناني المسلم وهذا ما دفع الامريكيون في العام 1988 الى القول للمسيحيين عليكم باختيار النائب ميخائيل الضاهر رئيسا للجمهورية واما الفوضى. ومن المعروف ان التوافق السوري - الامريكي حول لبنان كان في اوجه بعكس الآن حيث يحاول الامريكيون التفرد بالقرار في لبنان ومع ذلك فانهم لا يستطيعوا تسمية الرئيس بمفردهم او مع شركائهم في المعارضة بمعزل عن رأي الجانب الاسلامي والاطراف المؤيدة لسوريا ولرئيس الجمهورية الحالي وفوق ذلك رأي البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي يعتبر الغطاء المعنوي والمسيحي للرئاسة في لبنان وموقف البطريرك الحريص على مكانة الطائفة المارونية في الحكم من خلال منصب الرئاسة الاول، قال بصراحة لاقتاب المعارضة المسيحية لو مشيت الآن مع القائلين باطاحة الرئيس لكان الامر سابقة في لبنان وتنازلا صارخا من بكركي عن حمايتها المعنوية لهذا المنصب الهام الذي تشغله الطائفة. وكذلك الانزلاق

في لعبة معروفة ابعادها الخطيرة مسبقا. لكن البطريرك الداعم لموقع رئاسة الجمهورية يقول الآن بعد بدء التحقيق باغتيال الحريري والاشتباه بالقادة الامنيين القريبين من لحدود بالمشاركة في عملية الاغتيال لن اغطي احدا ولكل حادث حديث وهو ما يعني ان البطريرك لا يستطيع البقاء على موقفه الداعم لرئيس الجمهورية اذا اثبتت التحقيقات علاقة معينة له في قتل الحريري وموقف بكركي من رئاسة الجمهورية أساسي ويشكل بيضة القبان فان مماشاة بعض المسيحيين للزعيم وليد جنبلاط بالدعوة لاقالة الرئيس هي سياسية دون افق ايجابي وهم يعلمون ذلك الا ان الحسابات والاعتبارات المتعددة لها دورها في هذا المضمار. وفي مقابل تصعيد المعارضة يطمئن لحدود الجميع بانه لن يترك قصر بعدا الا حين تنتهي ولايته الممددة بعدها لن يبقى دقيقة واحدة في قصر بعدا.

وقال لحدود للمستفسرين حول موقفه من مطلب المعارضة فرد بصوت عال انا لست بشارة الخوري أي أول رئيس للبنان بعد استقلاله عن فرنسا في العام 1943، وقد اضطر الخوري الى الاستقالة عام 1952 وعدم اكمال ولايته الممددة، تحت ضغط المعارضة آنذاك الذي كان ابرز رموزها آنذاك كمال جنبلاط والد الزعيم الدرزي الحالي وليد جنبلاط وكذلك سكميل شمعون الرئيس اللبناني السابق ووالد دوري شمعون والدا عين لاسقاطي ليسوا كمال جنبلاط وكميل شمعون. وقد اطاحت بالخورى ثورة بيضاء لكن خلفه شمعون اطاحت به ثورة حمراء. وعلى الرغم من موقف البطريرك المعارض لاسقاط لحدود وقد انضم اليه مؤخرا العماد ميشيل عون قائد لحدود سابقا في الجيش وصاحب الطموح الكبير لخلافته في قصر بعدا. وموقف عون الداعم للحدود يضعف بالطبع موقف المعارضة المسيحية لان العماد يترأس تيارا ناشطا في الوسط المسيحي بينما الآخرون هم اما نواب واما شخصيات سياسية لا ترتبط بقاعدة حزبية هذا اذا استثنينا الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يمثل الدرروز وحركة اليسار الديمقراطي التي تضم مجموعة غير شعبية ومعظمها خارج من الحزب الشيوعي اللبناني ومن احباط سياسي ولذلك يجد المطالبون باستقالة الرئيس ان رفع الشعار شيء وتحقيقه شيء آخر. ولكن في كل الاحوال لبنان الآن وحتى اشعار آخر يتخبط بأزمة سياسية تطال كل المستويات السياسية فيه ولا احد بإمكانه التفاؤل بنهايتها.